REFUGEES INTERNATIONAL
A POWERFUL VOICE FOR LIFESAVING ACTION

FIELD REPORT

من السابق جدا" لأوانه: النازحون العراقيون والضغط بالعودة إلى ديارهم

Author: Daryl Grisgraber

الملخص

إن المعركة ضد الدولة الإسلامية في العراق في مراحلها الأخيرة، ولكن في أعقاب النزاع تنشأ تحديات جديدة .فهناك 11 مليون شخص في العراق ممن يحتاجون إلى مساعدات إنسانية .وبينما يمكن تخفيف الأسباب الأصلية لضعفهم والتي هي الصراع والتشرد ولكن احتياجاتهم اليومية لا تزال قائمة .وبالرغم من ان العوامل المختلفة لاعادة اعمار العراق مازالت في طور النمو ولكن هناك اتفاق عام بين الاطراف العديدة المهتمة باعادة اعمار العراق بان الحلول لمحنة الـ 3.2 مليون نازح ستكون عنصرا حاسما فى التنمية المستقبلية للعراق.

ومع وجود عدد كبير من النازحين داخليا في العراق، فإن عودتهم هو موضوع النقاش السائد .فالنزوح الداخلي هو قضية طويلة الامد في العراق: بين عامي 2006 و 2008، نزح ما يصل إلى 2.5 مليون شخص نتيجة للعنف الطائفي الذي أعقب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة، وبينما عاد الكثيرون إلى ديارهم في السنوات اللاحقة، ففي الاونة الاخيرة تم نزوح ثلاثة ملايين شخص نتيجة لنشاط الدولة الاسلامية (داعش) منذ عام 2014. وهم يعيشون في مخيمات وفي مستوطنات غير رسمية وفي مساكن مستأجرة وفي مجتمعات مضيفة في جميع أنحاء البلاد.

وتشمل خطة إعادة الإعمار العشرية التي أعلنها رئيس الوزراء في أواخر حزيران / يونيه هدف "إعادة جميع النازحين الداخليين إلى مواطن سكنهم الأصلية"[1]، وفي بعض المدن، أبدت السلطات المحلية حرصها على بدء هذه العملية .ومع ذلك، هناك مخاوف جدية بشأن كيفية ومتى وأين يمكن أو ينبغي أن يتم رجوعهم لديارهم.

عودة النازحين داخليا قائم بالفعل في العراق سواءا عفوياً او طوعياً او قصريا حسب مزاعمهم برغم من أنه غيرمضمون في معظم الظروف .وعلى الرغم من أن اللجنة الدولية للاجئين تعتقد أن هذا هو الحال عموما وأن معظم ملاحظاتهم واستنتاجاتهم تنطبق على عدد كبير من النازحين داخليا في العراق، فإن محور هذا التقرير هو الناس الذين اقتلعهم نشاط داعش من مواطنهم الذي بدأ بشكل جدي في العام 2014) (والذين يمثلون غالبية سكان العراق النازحين الداخليين حاليا). وتم عودة أفراد من هؤلاء النازحين مؤخرا إلى ديارهم، ولكن في كثير من الحالات كانت عودتهم سابقة لإوانها .فالسلامة الجسدية هي المشكلة الأساسية:حيث ان مناطق العودة، وخاصة تلك التي تم تحريرها مؤخرا من داعش، مازالت تحتوي بشكل كبير على العبوات الناسفة والألغام .وهناك خوف واسع النطاق من عمليات الانتقام والقتل من جانب الجماعات الدينية والسياسية التي ترى أن الآخرين هم أعدائهم .وعلاوة على ذلك، فإن الاشخاص المحتمل عودتهم قد يكونون غير مرحب بهم في بعض الأحيان من قبل قوات الأمن والسلطات المحلية والتي هي غير قادرة على حمايتهم من الاشخاص الذين يعتبرونهم خصوما لهم أو المتعاطفين مع خصومهم.

إن الضرورات الأساسية للحياة اليومية يصعب الحصول عليها أثناء النزوح، بل وأكثرصعوبة عند عودتهم. وفي الحقيقة أن الملاجئ غير متوفرة في بعض المناطق المتضررة بشكل كبير من قبل داعش او من خلال عمليات القتال لطرد داعش، فإن الحصول على المياه النظيفة يشكل تحديا لكل من النازحين داخليا والعائدين، و الخدمات الطبية والكهرباء غير متوفرة بسهولة في العديد من الأماكن .إن الحصول على المال لدفع ثمن المواد والخدمات التي تعتبر اساسية بالنسبة للعائدين أمرا من الصعب تحقيقه الى حين بدأ عملية إعادة الإعمار في العراق تؤتي ثمارها.

وفي خضم هذا الوضع الذي يصعب فيه معالجة الاحتياجات الإنسانية، يعود بعض النازحين تلقائيا بسبب تعبهم من النزوح .واخرون يجري تشجيعهم أو تحفيزهم على العودة لاسباب مثل الرواتب والتعويض عن الممتلكات المفقودة والوعود بمنحم بالمواد غير الغذائية ومواد البناء للبدء من جديد ، أو في بعض الحالات بالإخلاء الفوري .وفي مواجهة الظروف السيئة وانعدام الحماية في العديد من المخيمات ومستوطنات النازحين ، فأنه من الصعب مقاومة هذه العروض والضغوط، حتى عندما تكون الظروف الأمنية مشكوك فيها عوامل العودة الكريمة غير متوفرة.

---

[1] "الموقف في العراق: معلومة خاطفة من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة (يو ان اج سي آر) 28 حزيران 2017"
http://reliefweb.int/report/iraq/iraq-situation-unhcr-flash-update-28-june-2017

وبالنظر إلى أن المعركة ضد داعش مستمرة والعراق يواجه أزمة اقتصادية مستمرة، فإن الحكومة العراقية لم تتمكن من تحديد تمويل كبير للمساعدة الإنسانية للنازحين الداخليين ولا تضمن أن العائدات تحدث فقط عندما يشعر الناس بأنهم مستعدون .وعلى الرغم من أن النقاش حول العودة الآمنة يحدث، فإن النزوح الداخلي مستمر، سواء بسبب القتال المستمر أو لأن الناس الذين لا يستطيعون العودة إلى ديارهم يرسلون أحيانا إلى مواقع جديدة: ففي بعض الأماكن، تصر الحكومات المحلية على أن النازحين يجب أن يغادروا، وإفساح المجال أمام الأشخاص الأحدث والأكثر ضعفا، وأحيانا لأسباب لا يعرفونها إلا لأنفسهم .وهذه المحاولات الرامية إلى تنظيم العوائد وفقا لأفكار أخرى غير المعايير الدولية المقبولة عموما تنطوي على إمكانية ترك الأشخاص المعرضين للخطر أكثر عرضة للخطر، مما يزيد من زعزعة الاستقرار في العراق، ويجعل إعادة بناء البلد أكثر تحديا.

التوصيات

•يجب على مجتمع المانحين الدوليين ضمان استمرار تدفق الاموال المخصصة للمساعدات الانسانية إلى النازحين العراقيين بمن فيهم العائدين الذين لا يزالون بحاجة إلى المساعدة حتى اثناء حدوث المرحلة الانتقالية لتحقيق االستقرار . ذلك سيتطلب ذلك دعما ماليا وتنسيقيا كاملا لخطة الأمم المتحدة للإصلاح المبكر مرحلة الدعم التي تأتي مابين المساعدة الإنسانية الطارئة والتنمية الطويلة الأجل - بما في ذلك استمرار الاهتمام بالاحتياجات الإنسانية.

•يجب على حكومة العراق بما في ذلك وزارة الهجرة والمهجرين ، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة التجارة أن تضع المزيد من الموارد لخلق شروط مقبولة لعودة النازحين الداخليين. وينبغي على الحكومة أيضا من أن تزيد من موارد برامج المصالحة المنفذة بالشراكة مع الجماعات المحلية والدولية، ويجب على المانحين أن يجعلوا تمويل مثل هذه البرامج أولوية.

•يجب على المجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة والأمم المتحدة، مواصلة دعم الحكومة العراقية في استجابتها في موضوع النازحين الداخليين لضمان أن تكون العودة آمنة وطوعية وكريمة، وأن المساعدة الإنسانية قبل وبعد العودة تبقى جزءا لا يتجزأ من الاستجابة، حتى مع تحول المزيد من المانحين ومجموعات المعونة في تركيزهم على الأنشطة الإنمائية.

•ينبغي أن تتضمن خطة ألاستجابة الإنسانية لعام 2018، التي وضعها مسؤولون من الآمم المتحدة والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية بالتنسيق مع حكومة العراق، تركيزا على عودة النازحين الداخليين ، مع التأكيد على تجنب عودتهم المبكرة في جميع المناطق . وسيستند ذلك إلى خطة الاستجابة الانسانية لعام 2017 التي تقر بعودة النازحين باعتباره عاملا أساسيا في الاستجابة الانسانية .ويجب أيضا اعتبار المساعدة في الحصول على الوثائق المدنية للنازحين الداخليين والعائدين، و حل قضايا الإسكان والأراضي والممتلكات، من الاولويات الرئيسية .

•نظرا للظروف العامة الراهنة في العراق، يجب على حكومة العراق والسلطات المحلية والمحلية عدم إجبار النازحين الداخليين على العودة أو الضغط عليهم .ويجب ان تقترن اي دوافع فعلية بحكم الامر الواقع بمعلومات دقيقة إلى العائدين المحتملين بشأن الظروف السائدة في مناطقهم الأصلية.

نبذة خلفية

إن أحداث السنوات العديدة الماضية في العراق ليست هي أول أزمة نزوح كبرى في البلاد، ولكنها قد تكون أكبر وأشدها تعقيدا .فعندما بدأ الغزو بقيادة الولايات المتحدة للعراق في عام 2003، كان ما يقرب من مليون نازح داخلي يعيشون بالفعل في جميع أنحاء البلاد .وبعد الغزو، والصراع الطائفي والعنف الذي أعقب ذلك بشكل عام ، زادت هذه الأرقام بمقدار مليون ونصف على مدى خمس سنوات .
وبالإضافة إلى ذلك، فر مليوني شخص من البلد بالكامل . وعندما استقرت الامور بشكل أكبر في عام 2008، عاد بعض النازحين الداخليين إلى ديارهم، لكن أكثر من مليون شخص ظلوا نازحين خلال السنوات الست التي تلت ذلك، وكثير منهم ممن يعتمد اعتمادا كبيرا على المساعدات الإنسانية التي لا يمكن أن تغطي جميع احتياجاتهم.

منذ كانون الثاني /يناير 2014، عندما بدأ تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بالاستيلاء على مناطق كبيرة من الأراضي في العراق، اضطر الملايين من الناس إلى الفرار، وعاد ملايين منهم إلى ديارهم، وملايين اخرى مازلوا في الوقت الراهن مشردين داخليا في المخيمات دون أي يقين مما يخبئه لهم المستقبل .واليوم، هناك ثلاثة ملايين ومئتا الف نازح داخلي في العراق، معظمهم من النازحين منذ منتصف عام 2014 .وقد تم الآن تصنيف أكثر من مليوني شخص آخرين على أنهم من العائدين النازحين الداخليين الذين عادوا إلى مناطقهم الأصلية . وأحد عشر مليون شخص بمن فيهم النازحون داخليا مازالوا بحاجة إلى مساعدات إنسانية من نوع ما.

وكانت اعمال تقديم المساعدة إلى جميع هؤلاء النازحين داخليا مستمرة على مر السنين .قد تمكن هؤلاء النازحون الداخليون من الدخول والبقاء في إقليم كردستان العراق (كي آر آي) ويقدرعددهم حاليا بحوالي ثمنمائة واربعون الف شخص ويمكن القول بأنهم حصلوا على حماية اكثر و خدمات افضل من أولئك الذين ذهبوا الى وسط وجنوب العراق .ولدى الوكالات الانسانية منافذ دخول أفضل للوصول إلى الفئات المحتاجة من السكان في إقليم كوردستان العراق بسبب الظروف الامنية الاكثر استقرارا والحكومة الاقليمية التي كانت أكثر استعدادا في تسهيل عمل مجموعات المساعدات الدولية والمحلية من الحكومة المركزية في بغداد.

وعلى النقيض من ذلك، عانى النازحون الداخليون في بقية انحاء العراق من الحصول على المساعدات والخدمات التي يحتاجون إليها، كما تم تقييد الجهات الانسانية العاملة بشدة في ما يمكنهم تقديمه لهم .ويقوم المجتمع المدني العراقي، في بعض الأحيان بالشراكة مع المجموعات الدولية، بعمل مثير للإعجاب لإيجاد سبل للوصول إلى النازحين الداخليين والمجتمعات المضيفة في المناطق الأكثر خطورة، ولكنهم سيحتاجون إلى دعم مستمر لتمكينهم من مواصلة برامجهم .وأدى القتال الدائر بين القوات المسلحة العراقية وداعش في المحافظات الوسطى والجنوبية إلى خلق بيئة عمل معادية لتلك المجموعات التي تعمل عادة بشكل مباشر مع السكان المحتاجين.

يلخادلا حوزنلل ةيهيجوتلا ئدابملا[2]

نوثلاثلا أدبملا

لكشت رارمتسا ،في إطار ةبسانملا لةعاقلا تاهجلا نم ةيلودلا تاسسؤملل تنمضتو رسيتو حنمت أن ةينعملا تاطلسلا عيمجى لعو رسلا لوصولا ةيناكمإ ،اهتيلاولا اهنمهجامدإ ةداعإو مهنيطوت ةداعإ وأ مهتدوع في ةدعاسملا ايلخادلا نيدرشملا ىلإ قاعملا ريغو عيـ

وقد تغيرت الحالة الأخيرة إلى حد ما في العامين الماضيين . قد زادت وكالات المعونة وموظفوها من وجودهم في بغداد من أجل الوصول بشكل أكثر فعالية إلى المحتاجين في وسط وجنوب البلاد والحفاظ على علاقات عمل مع حكومة العراق التي لديها سلطة منح الموافقات على عملهم .كما أن تحرير الفلوجة والرمادي من داعش في العام الماضي شجع وكالات المساعدات الإنسانية بشكل اكبر من خلال تحسين الأوضاع الأمنية على الطرق وفي مستوطنات النازحين، مما سمح لعمال الإغاثة بالوصول بأمان إلى عدد أكبر من الناس.

وحتى وقت قريب، سمح تحرير الموصل، آخر معقل رئيسي لداعش في العراق، بدخول مساعدات وفيرة من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية على حد سواء إلى المدينة والمنطقة المحيطة بها من الشمال بعد ثلاث سنوات من الحصار المدمر .وستكون الهجمات الباقية ضد داعش مكثفة، ولكن الحكومات والعاملون في المجال الانساني يتوقعون أن يكون النزوح أقل من مليون شخص ممن تركوا خلال عمليات الموصل، وذلك ببساطة لأن المناطق التي لا يزال يتعين استعادتها تحتوي على كثافة سكانية اقل .

---

[2] المبادئ التوجيهية للنزوح الداخلي " إصدار مكتب تنسيق الشؤون الانسانية التابع للامم المتحدة في شباط 1998
https://docs.unocha.org/sites/dms/Documents/GuidingPrinciplesDispl.pdf

وفي ظل هذه النزوح المستمر والواسع النطاق، تم تسجيل عودة أكثر من مليوني شخص من النازحين الداخليين [3] .ومع ذلك، هناك قلق شديد من جانب العاملين في المجال الإنساني والمانحين الدوليين بشأن ما إذا كانت عودتهم وفق المعايير الدولية؛ أي أنها آمنة وطوعية وكريمة؟[4] ومنذ عام 2014، كانت لجنة شؤون اللاجئين الدولية(آر آي) تستمع بالفعل إلى الحديث على أساس العودة القسرية وبالإكراه . وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك تكهنات بأن بأحتمالية ان المسؤولين المحليين هم ممن أن يحولوا دون عودة النازحين داخليا في بعض المناطق في محاولة للسيطرة سياسيا أو ديموغرافيا على التركيبة السكانية للسكان المقيمين.

"عودة النازحين الداخليين [في العراق] سابقة لأوانها .لا توجد مناطق جاهزة لاستقبال الناس ". ذكر هذا موظف في المنظمات غير الحكومية في العراق

وبعيدا عن قضايا منافذ وصول المساعدات الإنسانية والعودة الآمنة للنازحين الداخليين العراقيين، فإن قدرة الحكومة العراقية على توفير وتسهيل المستوى اللازم من المساعدات الانسانية أثناء النزوح وما بعد العودة مازالت غير مؤكدة . لسنوات، كان القلق الرئيسي للحكومة هو قتالهم ضد داعش .ومع ذلك، كان هناك نقص متناظر في كل من الاهتمام والتمويل من قبل حكومة العراق للاستجابة الإنسانية للمتضررين من الحملات العسكرية المناهضة لتنظيم داعش، سواء كان الناس نازحين داخليين أم لا. ومما لا شك فيه أن العمل العسكري أثار في كثير من الحالات موجة من الاهتمام الدولي بالأوضاع الإنسانية وحقوق الإنسان في ذلك المكان .ولكن بشكل عام (مع الموصل كاستثناء ملحوظ)، حالما يتم تحرير مدينة ما وأولئك الذين كانوا يرغبون بالمغادرة قد تركوا الديار بالفعل ، ينتقل التركيز بسرعة إلى موقع الصراع المقبل ليتم الاستعداد للاحتياجات المتوقعة .لقد كان هناك اهتمام أقل للاحتياجات الإنسانية الجارية في الأماكن التي دمرها الصراع، وهي ليست بأي حال من الأحوال جاهزة لعودة الناس .وفي الوقت الراهن، تعتمد المساعدة الإنسانية في العراق اعتمادا كبيرا على المشاركة الدولية المالية والتشغيلية على حد سواء .وحتى عندما تقوم الجماعات العراقية والوطنية العراقية بالعمل على أرض الواقع، فإنها تعتمد في الغالب على التمويل والدعم من المجموعات الدولية.

ومع تحرير الموصل بعد عامين من التحضير والعمل العسكري، سيكون من السهل التفكير بأن الوقت قد حان للتحول من المساعدات الإنسانية في العراق إلى أنشطة إعادة الإعمار طويلة الأجل .هذا هو الحديث الذي يحدث الآن، والتطلع إلى إعادة الإعمار يعتبر تغيرا في توجههم وتركيزهم .غير أن حالة الطوارئ الإنسانية لم تنته ، وستستمر ما دام هناك 11 مليون شخص في العراق يحتاجون المساعدة الإنسانية وغير قادرين على تحسين أوضاعهم.

ومع اعتماد حكومة العراق حاليا بشكل كبير على الجهات الفاعلة الخارجية لتقديم المساعدة للنازحين داخليا، يجب على مجتمع المانحين الدوليين ضمان استمرار تدفق الأموال المخصصة للمساعدة الإنسانية إلى النازحين الداخليين العراقيين بمن فيهم العائدون الى ديارهم و الذين لا يزالون بحاجة إلى المساعدة حتى عند الانتقال إلى أنشطة تحقيق الاستقرار .وسيتطلب ذلك دعما ماليا وتنسيقيا كاملا لخطة الأمم المتحدة للإنعاش المبكر مرحلة الدعم التي تأتي بين المساعدة الإنسانية الطارئة والتنمية الطويلة الأجل التي تشمل الاهتمام المستمر للاحتياجات الإنسانية .وفي الوقت نفسه، يجب على حكومة العراق أن تضع المزيد من مواردها لتهيئة الظروف المقبولة لعودة النازحين وإلى المصالحة بين المجتمعات.

---

[3] انظر هيكلية تتبع النزوح التابع للمنظمة الدولية للهجرة والمتوفر على :
http://iraqdtm.iom.int/

[4] وتنعكس هذه المبادئ ومنصوص عليها في "مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن النزوح الداخلي" وقانون حقوق الانسان الدولي وقانون العرف الدولي والسياسات المحلية العراقية ذات الصلة والظروف الراهنة في العراق.

اعتبارات العودة

تختلف ظروف عودة النازحين الداخليين العراقيين تبعا لإصولهم .وتحدثت اللجنة الدولية للاجئين (آر آي) مع العشرات من النازحين داخليا في محافظات الانبار وبغداد وإربيل وصلاح الدين في العراق .على الرغم من أن كل فرد أو عائلة لديها مخاوف واعتبارات محددة، عدة من المخاوف الأساسية كان متفق عليها عبر المجموعات التي تحدثت عنها اللجنة الدولية للاجئين(آر آي) : هل مكان العودة آمن؟ هل هناك طريقة لكسب العيش هناك؟ هل يتم استعادة الخدمات؟ قال بعض النازحين الداخليين الذين تحدثت اللجنة الدولية اللاجئين (آي آر) معهم أنهم سيعودون حتى بغياب ا لإجابات الإيجابية عن هذه الأسئلة، ولكن هناك الكثيرون الآخرين كانوا حذرين من التخلي عن وضعهم الحالي لوضع قد يكون أسوأ من ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، كانت أحد المخاوف الأكثر إلحاحا التي تنشأ في كل اجتماع للجنة الدولية للاجئين (آر آي) في العراق سواء مع النازحين الداخليين أو المسؤولين الحكوميين أو وكالات المعونة أو أفراد المجتمع المضيف الخوف الواضح من الانتقام والسلوك الانتقامي .وحتى الناس الذين لم يكونوا خائفين على سلامتهم الشخصية كانوا خائفين من الفوضى والعنف الذي يمكن أن يثيره الناس الذين يطبقون القانون حسب اهوائهم .

"هجمات الانتقام بدأت .كانت شرق الموصل منطقة مختلطة والناس. بدأت بالعودة غرب الموصل هو بالفعل كارثة ". اشار الى ذلك موظف في المنظمات غير الحكومية في العراق

يلخادلا حوزنلا لوح ةيهيجوتلا ئدابملا

نورشعلاو نمانثلا أدبملا[5]

1- لئاسولا ريفوتو نع لاضفلا ،فورظلا ةئيهتبةقلعتملا ةيساسلأا تايلوؤسملاو تابجاولا ةصتخملا تاطلسلا قتاع ىلع عقت يتلا ص اخشلأل حمستنيحزان مهتماقإ نكاماو أ مهرايد ىلإ ،ةمركو نامأب ،ةيعوطلا ةدوعلاب ايلخاد ةدعاإ وأ ،ةدعاتعملانيطوتمهدلابلا نم رخآ ءزج يف اعوط .لا جامدإ ةدعاإ ريسيتىلإ تاطلسلا هذه ىعستونيحزان اعم مهنيطوت داعملا وأ نيدئاعلا.

2- -امضلا ةصاخ دوهجلذبي غبنيةلماكلا ةكراشملا نمنيحزانللا ةدعاإو مهنيطوت ةدعاإ وأ مهتدوع ةرادإو طيطختيف ايلخاد مهجامدإ.

ويمثل جمع المعلومات عن الظروف السائدة في مكان العودة حاليا عملية مخصصة للنازحين داخليا .وبينما تحذر الأمم المتحدة والجماعات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان وبعض السلطات الحكومية ألاشخاص من مخاطر مثل العبوات الناسفة، يبدو أن الافتقار إلى الخدمات مثل الكهرباء أصبح معروفا في الغالب

---

[5] المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي "، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، منشورات الأمم المتحدة شباط 1998 https://docs.unocha.org/sites/dms/Documents/GuidingPrinciplesDispl.pdf

سمعت اللجنة الدولية للاجئين (آر آي) من عدد من النازحين الداخليين ومقدمي الخدمات أن العديد من العائالت النازحة قد ترسل شخص واحد إلى بيوتهم قبل عودة جميع أفراد الاسرة .الناس يتحدثون إلى الأصدقاء والأقارب والمعارف الذين كانوا قد بقوا في أو عادوا بالفعل إلى مدينتهم الأصلية، أو للأشخاص الذين سافروا هناك وعادوا .إذا كانت المعلومات التي يتلقوها تبدو واعدة، فإنهم يرسلون شخصا للتحقق من الظروف المعيشية ومعرفة ما إذا كانت منازلهم وممتلكاتهم لا تزال سليمة .وفي حالة عدم سلامتها ، يبقى الناس إما في حالة النزوح، أو يقيمون "قاعدتين" أحدهما اينما هم يعيشون ، والاخر هو موطنهم الاصلي الذي يعملون لايجاد الظروف التي تسمح لهم بالعودة .وبهذه الطريقة، يمكن للنازحين الداخليين أن يظلوا مسجلين ويتلقون المساعدة والخدمات الاساسية في موقع النزوح، بينما يتم تحسين موقع عودتهم وتهئيئته لعودتهم.

الأمان

إن قرار عدم العودة غالبا ما ينطوي على تصور الانعدام حقيقي للأمن في مدينتهم الاصلية .على سبيل المثال، سمعت اللجنة الدولية للاجئين (آرآي) العديد من القصص عن الناس الذين يعيشون في أربيل والذين عادوا أو كانوا يعتزمون العودة قريبا إلى شرق الموصل، في محافظة نينوى .كانت المنطقة مختلطة دينيا وعرقيا، وقال النازحون الداخليون إنهم كانوا مرتاحين إلى حد ما للعودة إليها، واثقين من أن جيرانهم سيعاملون بعضهم البعض بحق الجيرة .وفي حين أن قوات الأمن العراقية المسؤولة عن الحفاظ على السلامة العامة قد لا تحظى بشعبية عالمية، إلا أن العديد من الناس أخبروا اللجنة الدولية للاجئين (آر آي) بأنهم سيعيشون بشكل مريح نسبيا في منطقة خاضعة لسلطة الأمن الداخلي ، وأن قوات الأمن الداخلي هي "الجهة الاقل سوءاً" بين مختلف الكيانات الأمنية.

كان الوضع مختلفا تماما بالنسبة للنازحين داخليا من وفي محافظة صلاح الدين .وفي أحد مخيمات النزوح الداخلي التي زارتها اللجنة الدولية للاجئين(آر آي) في تكريت، كانت أغلبية الناس من محافظة صلاح الدين ويبعدون بأقل من ساعة عن بيوتهم .وكان العديد منهم قد نزحوا عدة مرات خلال فترة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات، وقد بذلوا جهودا للعيش في هذا المخيم بالخصوص لأنه قريب من بيوتهم .وتلقوا بانتظام أخبارا عن مدينتهم الأصلية، وكانت هناك استعدادات متكررة للعودة إلى هناك وفي كل مرة تلقوا فيها كلمة بأن الحكومة المحلية مستعدة لاستقبال الناس .ولكن في كل مرة، في نهاية المطاف، حقيقة وجود الميليشيات المتعددة والتي تسيطر على أجزاء مختلفة من مدينتهم يعني أنهم لن يعودوا حتى يتلقوا بعض التأكيد بأنهم موضع ترحيب، وان الامور سوف تكون آمنة .وقالوا للجنة الدولية للاجئين (آر آي) إن الأشخاص الوحيدين الذين يثقون بالميليشيات هم عائلات أفراد الميليشيات، الذين عاد الكثير منهم بالفعل . ومع ذلك، كان الجميع ينتظرون بعض مظاهر الحكومة المحلية السابقة للظهور وإستلام السلطة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تلوث الأراضي والممتلكات بالألغام والعبوات الناسفة مسألة هامة .وكان هذا صحيحا خلال بعثة اللجنة الدولية للاجئين (آر آي) إلى العراق منذ عام مضى، تشكل الألغام والعبوات الناسفة خطرا كبيرا على العائدين .وفي حين أن بعض عمليات التطهير قد جرت، وهناك المزيد من الجهود جارية، فإن الحكومة، حتى في شراكة مع جهات فاعلة أخرى، ستواجه ضغطا شديدا لمواكبة رغبة النازحين بالعودة الى بيوتهم، بغض النظر عن الظروف .وقد وقعت بالفعل الكثير من الإصابات والوفيات في مناطق العودة، وهناك بالتأكيد هناك اكثرمن هذا العديد لم يتم الإبلاغ عنه. [6] فالقيود المالية والعملية تمنع الحكومة من القيام بعمليات إلازالة للاغرض الانسانية بشكل أسرع ، ولكن بعض الناس ببساطة لا يريدون الانتظار.

سبل العيش

والى جانب المخاوف الأمنية وبالكاد ان فرصة كسب العيش هي قضية رئيسية بالنسبة للنازحين الذين يفكرون في العودة .في حين أن الحياة في المخيم أو المستوطنة صعبة بشكل لا يمكن إنكاره، فقد تمكن عدد من النازحين الذين تحدثت معهم اللجنة الدولية للاجئين (آر آي) من الحصول على المال من خلال وظائف غريبة، أو حتى السفر ذهابا وإيابا إلى المناطق الحضرية كل يوم للعمل .وبالمقارنة بالحالة التي فقد فيها الكثير من الأشخاص وظائفهم أو لم يتمكنوا من العمل في ظل داعش، كان العيش في المخيم يتميز بتقديم قدر ضئيل من الاكتفاء الذاتي.

---

[6] انظر في "التعليم من أجل السلام في العراق في "أرشيف مركز الأمن والمراقبة الإنسانية في العراق" www.epic-usa.org/what-we-do/ishm/ishm-archives/

النازحون الذين كانوا يمتلكون أعمالا تجارية قبل فرارهم أو الذين يعملون بالاراضي الزراعية والتي هي الان مزروعة بالألغام والعبوات الناسفة التي تركها داعش لديهم الشكوك بشأن آفاقهم في كسب الدخل إذا ما عادوا قبل ضمان استعادة السلامة والخدمات والبنية التحتية .فبالنسبة للكثيرين منهم، فإن إعادة بناء منزل أو استئجار مسكن ليست امرا بسيطا بدون وسيلة للحصول على دخل .وحتى بالنسبة للأشخاص الذين كانوا على استعداد للعودة إلى أماكن تخلو من الماء أو الكهرباء، وعلى سبيل المثال، لمجرد أن يكونوا بالقرب من بيوتهم، فإن عدم القدرة على كسب المال في العديد من الأماكن كان رادعا.

الوثائق المدنية

أبلغ عدد كبير من النازحين اللجنة الدولية للاجئين (آر آي) عن صراعهم للحصول على الوثائق التي يحتاجونها من أجل الحصول على الخدمات كنازحين أو للعودة إلى ديارهم . ترك العديد من النازحين وثائقهم الشخصية خلفهم عندما هربوا أو فقدوها في طريقهم أو دمرها داعش .من الممكن اصدار الأوراق من جديد ولكن العملية عادة ما تكون بطيئة وغالبا ما يجب أن تبدأ في بغداد، والتي هي بعيدة المنال بالنسبة للكثيرين .وبدون الوثائق الشخصية، فإن النازحين غير مؤهلين عموما للحصول على خدمات من المنظمات غير الحكومية، ولا يمكنهم التسجيل للتوزيع الغذائي الشهري، ولا يمكنهم الحصول على إذن للسفر، ولا يمكنهم تسجيل المواليد والزواج، على سبيل المثال لا الحصر .وقد اعترف عدد من المنظمات الإنسانية وحقوق الإنسان بالمشكلة وبدأوا في تنفيذ مشاريع لمساعدة الناس على استصدار الوثائق المدنية، ولكن اعداد المحتاجين لهذه الخدمة هائلة ولا توجد مساعدة كافية .

وهناك مسألة ذات صلة هي مسألة السكن والأراضي والممتلكات، والقدرة على إثبات الملكية عند(أو قبل) العودة . تم تدمير الكثير من الوثائق في ظل داعش، وعلى الرغم من أن الجماعة في بعض الاحيان أصدرت وثائقها الخاصة، مثل بيانات الولادة ، فإن هذه الوثائق يحتمل أن لا تعترف بها حكومة العراق .ونتيجة لذلك، سيتعين على مئات الآلاف (أو أكثر) من الناس أن يستصدروا أوراقهم أو أن يجدوا طرقا بديلة لإثبات ما لديهم .وتقوم بعض المجموعات الدولية بتطوير طرق للتحقق من من يملكها، ولكنها لا تحدث حاليا إلا على نطاق صغير، بدلا من نظام لجميع أنحاء البلاد تشرف عليه الحكومة.

وبمجرد إعادة توثيق الوثائق، هناك خطوة إضافية تتمثل في تقديم طلب إلى الحكومة للحصول على تعويض عن الممتلكات المدمرة .وتم ابلاغ اللجنة الدولية للاجئين (آر بي) بأن بعض الأشخاص الذين عادوا إلى ديارهم أخبرتهم السلطات أنهم لا يستطيعون تقديم مطالبة بالتعويض .وبالإضافة إلى ذلك، قيل لبعضهم إن بإمكانهم تقديم مطالبة بالتعويض عند عودتهم، وسافروا إلى مناطقهم الأصلية، ثم لم يتمكنوا من القيام بذلك .في ضوء حقيقة أن آلية التعويض الحالية للحكومة لا تزال تعالج القضايا التي مضى على عقود من الزمن، وليس لديها أي أموال لتوزيعها، سيكون من الصعب على الناس العودة إلى الأماكن التي لا يمكنهم بالمطالبة رسميا بما هو لهم او حماية حقوق ملكيتهم

الخدمات والبنية التحتية

وكان العديد من النازحين الداخليين الذين أجرت معهم اللجنة الدولية للاجئين (آر آي) مقابلات في العراق يحسبون حساباتهم بالعودة على أساس الخدمات المتوفرة في مدينتهم .وفي معظم الأحيان، مثل نظام شبكة المياه العاملة، وشبكة الكهرباء العاملة، وتوافر الرعاية الطبية، وتعتبر هذه من الخدمات الأساسية التي يرى الناس أنها ضرورية لهم لبدء حياة طبيعية .وبالإضافة إلى ذلك، زارت اللجنة الدولية للاجئين (أر أي) في منتصف الصيف، حيث ذكر العديد من الناس أن القدرة على تسجيل أطفالهم في المدارس في مدينتهم الاصلية في بداية العام الدراسي القادم كانت ذات أهمية كبيرة بالنسبة لهم، بدلا من العودة في منتصف العام الدراسي وتعطيل دراسات الأطفال . وفي حين أن العديد من الأطفال يحصلون على التعليم حتى أثناء نزوحهم، فإن الأسر تتوق إلى العودة إلى ديارهم ليبدؤون حياتهم في بداية العام الدراسي.

لسوء الحظ، فإن هذه الخدمات الأساسية سوف تستغرق وقتا طويلا جدا لإعادة تأسيسها في العديد من المناطق التي تم استعادتها من داعش .لقد كان هناك حماس كبير حول خطة إعادة بناء الموصل ، مع التبرعات الدولية الكبيرة لدعم إعادة الإعمار .لكن الموصل ليست سوى واحدة من المدن والقرى العديدة التي تم تخفيضها إلى لا شيء تقريبا، في الوقت الذي لا تزال فيه حكومة العراق تعتبر مكافحة

داعش من صميم اولوياتها وتقوم توجيه الموارد وفقا لذلك .ومن المرجح أن تنتظر الأماكن التي هي ذات اهتمام أقل للمانحين وحكومة العراق وقتا أطول للحصول على المساعدة، مثل القرى النائية في الأنبار أو المدن في شمال العراق حيث ليس من الواضح ما إذا كانت حكومة العراق أو حكومة إقليم كردستان هي المسيطرة. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى بقاء عدد أكبر من الناس في مناطق نزوحهم لفترات أطول من الزمن، مما يزيد الاعتماد على المعونة، ويسبب تأخيراً اكثر في إعادة بناء المجتمعات المحلية، حتى في المناطق الآمنة .كما أنه سيعرقل تطوير الشبكات الاجتماعية والشعور بالتضامن والثقة التي يفتقر إليها العراق حاليا، والتي ستكون ضرورية للمصالحة.

وحتى في الوقت الذي يبدأ فيه الاستقرار وإعادة الإعمار، يجب على المجتمع الدولي، ولا سيما الولايات المتحدة والأمم المتحدة، مواصلة دعم حكومة العراق في استجابتها للنازحين لضمان أن تكون العودة آمنة وطوعية وكريمة، وأن المساعدة الإنسانية قبل وبعد العودة لا تزال جزءا لا يتجزأ من الاستجابة حتى مع تحول المزيد من المانحين ومجموعات المعونة التركيز إلى الأنشطة الإنمائية.

الحالات التوضيحية

إن الصورة الفعلية لعودة النازحين الداخليين في العراق معقدة ومشحونة اجتماعيا وسياسيا .وكما هو الحال بالنسبة لخطط النازحين الداخليين للعودة، تختلف العودة الفعلية بشكل كبير تبعا للمنطقة التي يعودون إليها.

ألامان

وفي مخيم للنازحين الداخليين بالقرب من الفلوجة، تحدثت اللجنة الدولية للاجئين (آر آي) مع عدد من الأشخاص الذين وصلوا في اليوم السابق من القائم، في غرب الأنبار، بعد أن اضطرتهم الغارات الجوية إلى الفرار .وكان بعضهم قد ذهب أول مرة إلى مخيم آخر إلى الغرب ولكنهم لم يرغبوا في البقاء هناك لأن إدارة المخيم حجزتهم في الموقع .كما لم يتمكنوا من الحصول على هويات اثبات شخصية جديدة هناك لتحل محل الوثائق التي تم تدميرها .ولم تكن هناك خدمات كهرباء في المخيم، وان الجو حارا للغاية، وكان على عائلة متكونة من ستة اشخاص كان عليهم النوم على الأرض . عندما عرضت قوات الأمن نقلهم إلى مخيم آخر، قبلوا . وقالوا للجنة الدولية للاجين (أر أي) بإنهم يرغبون في العودة إلى ديارهم، وقالوا إنها تعتمد على حالة بيوتهم .لكنهم لم يتمكنوا من التحقق من بيوتهم لأنها كان في وسط منطقة المعركة.

ووصفت امرأة في خيمة مجاورة كيف فرت عائلتها المكونة من 14 شخصا إلى الصحراء وعاشت هناك في العراء عندما بدأت المعركة مع داعش .تمكنوا من إجبار العائلة بأكملها في سيارة وقادوا عبر الصحراء ليلا، دون تشغيل أي اضواء، حتى لن يتم رصدهم من قبل داعش .ولم يكن لدى المخيم الأول الذي وصلوا إليه أي كهرباء، وكانت الخيام رقيقة جدا ولا توفر الحماية من الحرارة . ذكرت هذا وهي تحمل طفلا يبلغ من العمر ثمانية ايام والذي كان معهم طوال الرحلة .

وفي سياق آخر، كان النازحون الداخليون من الانبار سعداء بالعودة، لكنهم كانوا ينتظرون بعض المؤشرات الواقعية التي يمكن أن تعيد لهم حياتهم العادية مرة أخرى .ومع الظروف الامنية المشكوك فيها (تواصل القتال ضد داعش في غرب الأنبار)، و قلة الخدمات المستعادة، والدعم الضعيف من قبل العاملين في المجال الإنساني الذين يعتبرون المنطقة محفوفة جدا بالمخاطر بحيث لاتسمح بتقديم خدمات كاملة، فهم غالبا ما يشعرون بأنهم أفضل حالا في المخيم.

وفي مخيم آخر، يقع في موقع تطوير سكني غير مكتمل في صلاح الدين، نسيم، رئيس مجموعة متكونة من أربع عائلات، تحدث عن عامه في المخيم بعد أن كان في أربعة مواقع أخرى .وذكر أن العائلات التي تتشارك المعيشة في المبنى كلها من قبائل مختلفة ولكن من نفس المدينة لكن ابعد الى الشمال . أصبحت الحياة في المخيم أكثر صعوبة بالنسبة لهم جميعا منذ بداية الهجوم العسكري لاستعادة الموصل قبل تسعة أشهر .وبمجرد أن بدأت، أصبحت وكالات الإغاثة والمسؤولون المحليون أكثر اهتماما بمعالجة الاحتياجات الفورية للاشخاص الفارين من تلك المدينة من اهتمامهم بالنازحين المتواجدين اصلا في المخيم من سنوات سابقة . لم يكن هناك ما يكفي من الغذاء أو المياه في المخيم، ولكن العيش هناك كان خيارا أفضل من العودة الى ديارهم، حيث اثنين من الميليشيات المختلفة والمعارضة قد انتزعت السيطرة على المدينة من المحافظ وترفض المغادرة . لم يعتقد نسيم أن منطقته غير آمنة لجميع العائدين، لكنها لم تكن آمنة بالنسبة له ولمجموعة العائلات التي معه لأنهم من خلفية دينية مختلفة عن الميليشيات التي تحمي المدينة الآن.

سبل العيش

التقت اللجنة الدولية للاجئين (آر آي) مع حواء في مخيم في محافظة الأنبار حيث تحدثت عن مسيرتها المهنية السابقة . كانت خياطة في قرية بالقرب من الرمادي ونزحت في مخيمات مختلفة منذ أكثر من عام ، حيث انتقلت مرارا وتكرارا من موقع إلى آخر بسبب المخاوف الأمنية أو تغيير في سعة المخيم . ومنذ بدء الاستعدادات الإنسانية للموصل، تضاءل حجم المساعدات في مخيمها شيئا فشيئاً ، حيث توقع الجميع الاحتياجات بسبب التدفق الهائل من المحتاجين القادمين من الموصل . وفي الرمادي، كانت حواء تمتلك ماكنة خياطة خاصة بها، تمكنت من خلالها دعم ابنتها التي فقدت سنة كاملة من المدرسة بسبب النزوح . ارادت حواء العودة وشعرت بأن منطقتها آمنة بشكل مقبول .ومع ذلك، كان لها مضاعفات اثنين.

أولا، كانت بحاجة إلى ماكنة خياطة ولكن ليس لديها المال الكافي .ويمكن لإحدى المنظمات غير الحكومية في المخيم من تزويدها بماكنة الخياطة عن طريق برنامج دعم المشاريع الصغيرة لكسب العيش ، ولكن المشروع لم يبدأ بعد، لذلك لم يكن لديها شيء وكان تنتظر . ثانيا، كان يمكنها اخذ ماكنة الخياطة معها عندما غادرت المخيم، ولكن لم يكن هناك كهرباء في منطقتها، لذلك سيكون عليها أن تبقى في المخيم لممارسة عملها . وكانت وزارة الهجرة والمهجرين العراقية قد أبلغتها بأن حكومة محافظة الأنبار مسؤولة عن إعادة الكهرباء . ومع ذلك، لم تقم المحافظة بذلك بعد، لذلك توقفت حياة حواء بشكل فعلي في المخيم، على الرغم من أنها كانت ترغب في العودة إلى ديارها وأن تكون مكتفية ذاتيا حتى مع الحد الأدنى من الدعم.

الخدمات والبنية التحتية

وعلى الرغم من الظروف القاتمة، كان النازحون الداخليون من شرق الموصل، الذين تحدثت معهم اللجنة الدولية للاجئين (آر آي) في أربيل، متحمسين للعودة، وكانوا متفائلين عموما بشأن آفاق إعادة البناء .وكان النصف الشرقي من المدينة أقل ضررا بكثير من الغربي، وتم وصف الوضع بأن النازحين داخليا أعادوا فتح اعمالهم التجارية بالفعل، وتمكنت جماعات المساعدة من الوصول إلى المدينة باستمرار (على الرغم من وجود التحديات)، وتم ايضا استعادة الخدمات بشكل ثابت، إن لم يكن على وتيرة سريعة، في حين أن مجموعة الظروف هذه تبدو محددة تماما لشرق الموصل، فإنها تؤيد فكرة استعداد الناس للعودة إذا كان هناك شيء يستحق العودة له.

غير أن غرب الموصل كان وضعا مختلفا تماما . فهناك، المباني والبنية التحتية تدمرت في الغالب، والقتال لا يزال يحدث في مكان قريب في تلعفر .وحتى في اليوم الذي أعلنت فيه حكومة العراق تحرير غرب الموصل، استمرت الاشتباكات في بعض الأحياء . وبالإضافة إلى الأشخاص الذين غادروا غرب الموصل لمخيمات النازحين أو مستوطناتهم، بدأ بعض الناس يغادرون ويتجمعون في شرق الموصل، حيث كان يمكن الوصول إليها وكونها آمنة.

"لا يمكننا الاعتماد على أي شيء من الحكومة". احد النازحون داخليا من صلاح الدين، في صلاح الدين

ينبغي أن تتضمن خطة ألاستجابة الإنسانية لعام 2018، التي وضعها مسؤولون من الآمم المتحدة والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية بالتنسيق مع حكومة العراق، تركيزا على عودة النازحين داخليا ، مع التأكيد على تجنب عودتهم المبكرة في جميع المناطق . وسيستند ذلك إلى خطة الاستجابة الانسانية لعام 2017 التي تقر بعودة النازحين داخليا باعتباره عاملا أساسيا في الاستجابة الانسانية . ويجب أيضا اعتبار المساعدة في الحصول على الوثائق المدنية للنازحين والعائدين، و حل قضايا الإسكان والأراضي والممتلكات، من الاولويات القصوى .

أهمية منع الإعادة القسرية

يعود الناس في العراق عندما تتوفر لديهم معلومات كافية تدعم فكرة عودتهم الآمنة ، فهناك اشكاليات في عودة الاخرين : عندما يقررالناس عفويا العودة سواء كانت الظروف مقبولة أم لا بسبب تعبهم من النزوح، او انهم يعودون لأ نهم مضطرون للقيام بذلك بسبب ظروف نزوحهم، أو بسبب تصرفات السلطات المحلية.

وعلى الرغم من وجود تقارير مستمرة عن إرغام الناس على العودة حتى منذ بداية أزمة النزوح الحالية، فأن اللجنة الدولية للاجئين (آر آي) لم تتحدث إلى أي شخص كان في مثل هذه الحالة .وعلى أعلى المستويات، تعترف حكومة العراق بأنه لا ينبغي إجبار النازحين على العودة، وتعتقد اللجنة الدولية للاجئين (آر آي) أن الظروف الراهنة في العراق توصي ضد العودة القسرية . ومع ذلك، يبدو أن

هناك تشجيعا مخفيا من جانب المسؤولين المحليين لاخراج الناس الى حيث مايريدون ، واعتبارات موثوقة للأنشطة التي يبدو أنها تشكل وتمثل العودة القسرية.

وفي تطور مثير للاهتمام يتعلق بالنازحين ، تم السماح للعديد من الموظفين المدنيين العراقيين بمواصلة عملهم في مناطق نزوحهم وهو معيار مهم للحماية لا ينبغي اعتباره امرا مسلماً به، لآن اللجنة الدولية للاجئين (آر آي) تم اعلامها ذكر مرارا وتكرارا أنه كانت هناك حالات تم فيها ابلاغ الموظفون الحكوميون (الذين هم يمثلون نسبة كبيرة من السكان العراقيين عموما) لاحقا إما أنهم سيعودون إلى أماكنهم الأصلية أو يفقدون رواتبهم.

وفي حالات أخرى، أصدرت السلطات المحلية أو الاقليمية إشعارات بالاخلاء إلى مجموعات سكانية كاملة من النازحين في محاولة لدفعهم إلى الانتقال . و مبرر هذا الإجراء هو في بعض الأحيان الحاجة إلى إفساح المجال أمام النازحين الجدد القادمين عندما يكون النازحون القدماء من منطقة تعتبر بحكم الامنة .وفي بعض هذه الحالات، تمكنت المجموعات المحلية والدولية من التدخل ومنع عمليات الإخلاء والنزوح القسري، ولكن هذه الجماعات قالت للجنة الدولية للاجئين (آر آي) إن من المرجح أن تحدث حالات كثيرة أخرى لا يعلمون بها.

وعلمت اللجنة الدولية للاجئين (آر آي) أيضا بالاختلافات الحاصلة في الإعادة القسرية للنازحين مثل تلك التي تم رفضها / منعها بسبب رفض الاعتراف بوثائق سفرهم، أو ببساطة عن طريق الإخلاءهم بعد أن نجحوا بالعدوة الى بيوتهم .وقالت إحدى النساء في مخيم للنازحين في بغداد للجنة الدولية للاجئين (آر آي) إنه تم بالفعل تحديد رحلتها إلى مسقط رأسها في نينوى .كانت لديها وثائقها بالترتيب (التحقق من أنها كانت نازحة في بغداد، بطاقة الهوية الوطنية، إذن للسفر)، ولكن عند نقطة تفتيش قرب الموصل رفض الحراس السماح لها بالدخول.ولحسن الحظ، تمكنت من العودة إلى المخيم الذي تركته، ولكنها بدأت تتساءل ما إذا كانت العودة فكرة جيدة، بغض النظر عما إذا كانت تريد ذلك أم لا . هذه الحالة لاتسلط الضوء فقط على أهمية اتخاذ تدابير أفضل لمساعدة العائدين فحسب، بل أيضا على الممارسات التي تكفل عدم تشجيع الناس أو إجبارهم على القيام بعمليات العودة قبل تنفيذ هذه التدابير.

ةيهيجوتلا ئدابملالي لخادلا حوزنلا نورشعلاو عساتلا أدبملا[7] 1- ايلخاد نوحزانلا صاخشلأا ضرعتي لا مهنيطوت ديعأ نيذلا وأ ةداتعملا مهتماقإ نكاماً وأ مهرايد ىلإ اوداع نيذلا ءزجي في آمهحوزن ببسب زييمتلل دلبلا نم رخ . عيمج ىلع ةماعلا نوؤشلا يف ةاواسملا مدق ىلعو ةلماكلا ةكراشملا يف قحلا مهلو ىلع لوصحلاو تايوتسملا ةماعلا تامدخلا. 2- ملا تاطلسلا قتاع ىلع عقتوايلخاد نيحزانلا ةدعاسم ةيلوؤسمو بجاو ةصتخم مهنيطوت ديعأ نيذلا وأ / ردق نكمملا مهيضارا ةدعاتسا ىلع كلتمموي تلا وأ اهوكرتي تلا مهتا نم اومرحمهحوزن ءانثا اهعو . رذعتي امدن يضارلا هذه دادرتسا يف صاخشلأا ءلاؤه دعاست وأ مدقتن أ ةصتخملا تاطلسلا ىلع نيعتي ،تاكلتمملاو ضيوعتىلع لوصحلا وأ بسانملداع

[7] "المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي " مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية منشورات الامم المتحدة شباط 1998 https://docs.unocha.org/sites/dms/Documents/GuidingPrinciplesDispl.pdf

فالحالات الموصوفة أعلاه لا تضع حقوق الاشخاص النازحين في خطر فحسب، بل تؤدي أيضا إلى نتائج غير مستقرة .وعندما يضطر الناس إلى العودة إلى ديارهم قبل أستعدادهم ، فإن عدم وجود الدعم بأي شكل كان المتاح لهم قد يؤدي إلى عودتهم إلى المكان الذي غادروا منه للتو، أو إلى نزوحهم إلى اماكن ابعد .ونظرا للظروف العامة الراهنة في العراق، يجب على حكومة العراق والسلطات المحلية والمحلية عدم إجبار النازحين على العودة أو الضغط عليهم .ويجب أن تقترن أي حوافز بحكم الأمر الواقع بمعلومات دقيقة إلى العائدين المحتملين بشأن الظروف السائدة في مناطقهم الأصلية.

"إن الفشل في معالجة الأسباب الجذرية ل [النزوح الذي بدأ في عام 2014] سيؤدي إلى تكراره". حسب ما ذكر موظف الأمم المتحدة في العراق

الاستنتاجات

ومع التسليم بأن العودة التلقائية للنازحين داخليا تحدث بالفعل في العراق، ومن المرجح استمرارها، فإن العواقب المحتملة بل وربما المرجوة للعودة المبكرة لاينبغي التقليل من شأنها . العراق بلد على وشك أن يبدأ، مرة أخرى، في محاولة للتعافي من الصراع المميت الذي شرد الملايين من الناس، وأبرز عجز الحكومة في حمايتهم . حيث يريد الناس وبشدة العودة إلى ديارهم، وببساطة فإنهم سيعودون . بيد ان الحكومة فى بغداد يجب ان تأخذ على محمل الجد مسئوليتها لحماية مواطنيها وضمان مستقبل مستقر فى العراق.

الشكوك الراهنة في العراق تفرض على السلطات الحكومية اتخاذ قرارات دقيقة وواقعية وقائمة على معلومات حول ما إذا كان النازحون داخليا قادرين على العودة، ومن ثم السماح للنازحين بالاختيار بأنفسهم دون الضغط. عليهم . وبالنسبة لأولئك الذين يعودون، يجب على حكومة العراق بذل جهود جدية وموضوعية لمساعدة النازحين داخليا على العودة إلى ديارهم، وأن تتخذ في الوقت نفسه تدابير لتهيئة الظروف المؤاتية للعودة .وينبغي أن يشمل ذلك برامج للمصالحة بالاشتراك مع المجموعات الدولية والمحلية، وينبغي للمانحين أن يعطوا اولوية لتمويل هذه البرامج .

إن النهاية الوشيكة لداعش في العراق ليست سوى البداية . وإذا كان على البلد من المضي قدما بطريقة مجدية، يجب تقديم المعونة الإنسانية وبرامج المصالحة وضمان العودة الآمنة والطوعية إلى الملايين من النازحين داخليا في العراق.

سافر داريل غريسغرابر وفرانسيسكا فيغود والش إلى العراق في يوليو / تموز 2017. تقدم اللجنة الدولية للاجئين (آر آي) شكرها الخاص إلى النازحين الذين شاركوا قصصهم معنا .